﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَۚ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًاۗ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَاۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٧﴾﴾ [المائدة: 17]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

لَمَّا ذكَر الله تعالى أخْذَ الميثاقِ على أهلِ الكِتابَيْنِ، وأنَّهم لم يَقوموا به، بل نَقَضُوه، ذكَر أقوالَهم الشَّنيعةَ، فذكَر قولَ النَّصارى وَرَدَّ عليهم[1]، فَقالَ: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَۚ﴾؛ فكانَ أَنْسَبَ الأشياء بَعْدَ الوَعْظِ أن يَذْكُر حال النَّصارى في نَبِيِّهِمْ، مُبَيِّنًا أنَّهم في أظلم الظَّلام وأعمى العَمى[2].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿ٱلْمَسِيحُ﴾: عيسى عليه السلام عبدُ اللهِ ورسولُه، من مسحَ يمسحُ مسْحًا، وَمَسَحْتُهُ بِيَدِي مَسْحًا، ومسيحٌ فعيلٌ من مسْحِ الأَرْض؛ لِأَنَّهُ كَانَ يمسحُها؛ أَي: يقطعُهَا، وأصلُ المسح إِمْرَارُ الشَّيْءِ عَلَى الشَّيْءِ بَسْطًا، وَقيل: سّمي بذلك؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَمْسَحُ يَده على العليل والأكْمَه والأبرص فيبرئُه بِإِذن اللهِ، وَقيل: المَسِيح الصّديق، وقيل: لِأَنَّهُ خرج من بطن أمّه ممسوحًا بالدُّهن، وَقيل لِأَنَّهُ كَانَ أَمسَحَ الرِّجل، لَيْسَ لرجلِه أَخْمصٌ[3].

2) ﴿يُهْلِكَ﴾: الهلاكُ افتقادُ الشيء بموتٍ أو باستحالةٍ وفسادٍ؛ من هَلَكَ يهلِك هُلْكاً وهَلْكاً وهَلاكاً؛ أي: مَاتَ، وأصلُ هلك يَدُلُّ عَلَى كَسْرٍ وَسُقُوطٍ، والمعنى هنا: يميتُه وَأُمَّهُ وَمَنْ فِي الأَرْضِ جَمِيعًا[4].

(1) السَّعْدي، تَيْسِيْر الكَرِيمِ الرَّحْمن، ص: 266.
(2) البِقاعيّ، نَظْمُ الدُّرَر: 6/64.
(3) ابْنُ مَنْظورٍ، لِسَانُ العَرَب، والزَّبيديّ، تاجُ العَروس: (مسح)، وابن عزيز، غَرِيبُ القُرْآن، ص: 414.
(4) الرَّاغِب، المُفْردات، وابْنُ مَنْظورٍ، لِسَانُ العَرَب، والزَّبيديّ، تاجُ العَروس: (هلك)، والقاسِمي، مَحاسِنُ التَّأْويل: 4/93.

❁ المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

لقد كفر القائلون منَ النَّصارى بأنَّ الله هو المسيحُ عيسى ابْنُ مَرْيَمَ، قل لهم - أيُّها الرَّسول: من يَقْدِرُ أَنْ يَمْنَعَ الله من إماتَةِ المسيح عيسى ابْنِ مَرْيمَ وأمِّه، وإماتةِ من في الأرض كُلِّهِمْ إذا أراد إماتتَهم؟! وإذا لم يَقْدِرْ أَحَدٌ أَنْ يَمْنَعَهُ من ذلك دلَّ ذلك على أنَّه لا إله إلا الله، وأنَّ الجميعَ: عيسى ابْن مريم وأمَّه وسائرَ الخَلْقِ هم خَلْقُ الله؛ وجميعُ الموجوداتِ في السَّماوات والأرض مُلْكٌ لله، يَخْلُقُ ما يشاء ويُوجِدُهُ على أيِّ مثالٍ أرادَ، والله عظيم القُدْرةِ لا يُعْجِزُهُ شيءٌ[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

نوعُ البيانِ في الاستئنافِ بذكْرِ الموصولِ:

بيانُ شناعةِ مقالةِ النَّصارى بعد بيانِ حالِهم فيما سَبَقَ

اسْتَأْنَفَ هَذِهِ الجُمْلَةَ: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَۖ﴾ اسْتِئْنَافَ البَيَانِ، إجابة عن سؤالٍ مقدّر عن بيان حُكمهم بعد بيان حالهم، وَتَعَيَّنَ ذِكْرُ المَوْصُولِ هُنَا؛ لِأَنَّ المَقْصُودَ بَيَانُ مَا في هَذِهِ المَقَالَةِ مِنَ الكُفْرِ لَا بَيَانُ مَا عَلَيْهِ النَّصَارَى مِنَ الضلال؛ لأَنّ ضلالَهم حَاصِلٌ لَا مَحَالَةَ إِذَا كَانَتْ هَذِهِ المَقَالَةُ كُفْرًا، وهَذَا مِنْ ضُرُوبِ عَدَمِ الوَفَاءِ بِمِيثَاقِ الله تَعَالَى، فكَانَ أَعْظَمَ ضَلَالِ النَّصَارَى ادِّعَاؤُهُمْ إِلَهِيَّةَ عِيسَى عليه السلام، فَإِبْطَالُ زَعْمِهِمْ ذَلِكَ هو أَهَمُّ أَحْوَالِ إِخْرَاجِهِمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَهَدْيِهِمْ إِلَى الصِّرَاطِ المُسْتَقِيمِ[2].

دلالةُ استعمال المؤكّدات وأساليب القصر:

بيانُ تأكُّدِ مقالَتِهِمُ الشَّنيعةِ في نفوسِهم، والإنكارِ عليهم فيها

فجُمْلَةُ: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَۖ﴾ هي تَرْكِيبٌ دَقِيقُ المَعْنَى من حيث اتِّحَادُ مُسَمَّى هَذَيْنِ الاسْمَيْنِ بِطَرِيقِ تَعْرِيفِ كُلٍّ مِنَ المُسْنَدِ إِلَيْهِ وَالمُسْنَدِ بِالعَلَمِيَّةِ بِقَرِينَةِ السِّيَاقِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ

(1) لَجْنَةٌ مِنْ عُلَماءِ الأَزْهَر، المُنْتَخَب، ص: 148، ونُخْبَةٌ مِنْ أَساتِذَةِ التَّفْسير، التَّفْسيرُ المُيَسَّر، ص: 110، وجَماعَةٌ مِنْ عُلَماءِ التَّفْسير، المُخْتَصَر، ص: 110.

(2) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 6/151.

الكَلَامَ لَيْسَ مَقْصُودًا لِلْإِخْبَارِ بِأَحْدَاثٍ لِذَوَاتٍ، المُسَمَّى في الاصْطِلَاحِ: حَمْلُ اشْتِقَاقٍ، بَلْ هُوَ حَمْلُ مُوَاطَأَةٍ، وهو مَا يُسَمَّى في المَنْطِقِ، حَمْلَ (هُوَ هُوَ)، وَذَلِكَ حِينَ يَكُونُ كُلٌّ مِنَ المُسْنَدِ إِلَيْهِ وَالمُسْنَدِ مَعْلُومًا لِلْمُخَاطَبِ، وَيُرَادُ بَيَانُ أَنَّهَا شَيْءٌ وَاحِدٌ، كَقَوْلِكَ حِينَ تَقُولُ: قَالَ زِيَادٌ، فَيَقُولُ سَامِعُكَ: مَنْ هُوَ زِيَادٌ؟ فَتَقُولُ: زِيَادٌ هو النَّابِغَةُ، وَمِثْلُهُ قَوْلُكَ: مَيْمُونٌ هو الأَعْشَى، فَمُجَرَّدُ تَعْرِيفِ جُزْأَيِ الإِسْنَادِ كَافٍ فِي إِفَادَةِ الاتِّحَادِ، وَإِقْحَامُ ضَمِيرِ الفَصْلِ بَيْنَ المُسْنَدِ إِلَيْهِ وَالمُسْنَدِ في مِثْلِ هَذِهِ الأَمْثِلَةِ اسْتِعْمَالٌ مَعْرُوفٌ لَا يَكَادُ يَتَخَلَّفُ قَصْدًا لِتَأْكِيدِ الاتِّحَادِ، وتأكيدِ القصْرِ، وهو قصرٌ إضافيٌّ، وكَذَلِكَ وُجُودُ حَرْفِ (إِنَّ) لِزِيَادَةِ التَّأْكِيدِ، وفي هذا بَتُّ القَوْلِ عَلَى أَنَّ حَقِيقَةَ اللّٰه هو المَسِيحُ[1]، فمعنى البتِّ مُسْتَفَادٌ من ثلاثةِ تأكيداتٍ باللَّام وضميرِ الفَصْلِ وإنَّ[2]، وفيه بيانُ شناعة ما قالوه وبُعدِه منَ العقل، فهو في غاية الإنكارِ[3].

دلالةُ الأمر بعدَ بيانِ مقالةِ النَّصارَى:

تَبْكِيتُهُمْ وإظهارُ ضلالِهم، والدَّعوةُ إلى إبطالِ شُبَهِهِمْ

فـ﴿قُلْ﴾؛ أي: يا محمَّد تبكيتاً لهم وإظهارًا لبطلان قولِهم الفاسدِ وإلقامًا لهم الحجرَ، وقد يُقال: إنَّ الخطاب لكلِّ من له أهليَّةُ ذلك[4]، فهو خِطابٌ لأهل العلم والدُّعاةِ إلى التَّصدّي لِشُبهِ المُبْطِلينَ منَ النَّصارى ومن كان في حُكمِهم، ومُناظرتِهم بالحُجَجِ النَّقليَّةِ والعقليَّةِ، ومِنْ ثَمَّ دعوتُهم إلى الحقِّ والنُّورِ المُبين الذي جاء بِهِ خيرُ النَّبيّين وإمامُ المُرسلين نبيُّنا محمَّدٌ ﷺ.

بيانُ كذبِهم وافترائِهم، والتَّعقيبُ على مقالتِهم الشَّنيعةِ بما يُبْطِلُهَا ويدمَغُها

بلاغةُ العطفِ بالفاءِ:

﴿فَمَن يَمْلِكُ﴾: الفاءُ عاطفةٌ هذه الجملةَ على جملةٍ مقدّرةٍ قبْلَها، والتّقديرُ: قل كذبوا، أو جوابِ شرطٍ مقدّرٍ؛ أي: ليس الأمرُ كذلك، أو إن كان كذلك ﴿فَمَن يَمْلِكُ﴾؟[5]، وقد تكونُ الفاءُ عاطفةً

(1) الزَّمَخْشَرِيّ، الكَشَّاف: 1/617، وابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 6/152.
(2) ابْنُ التَّمْجيد، حاشِيَةُ ابْنِ التَّمْجيد: 7/427، والخَفاجيّ، عناية القاضي: 3/225.
(3) البِقاعيّ، نَظْمُ الدُّرَر: 6/64.
(4) الآلوسّي، روحُ المعاني: 3/270، والجَمَل، حاشية الجَمَلِ على الجلالين: 2/199.
(5) السَّمين، الدُّرُّ المَصون: 4/230.

للاستفهام الإنكاريِّ على قَوْلِهم: إنَّ اللّه هو المَسيحُ؛ للدَّلالَةِ على أنَّ الإنكارَ ترتَّبَ على هذا القَوْلِ الشَّنيعِ؛ فهي للتَّعقيبِ الذِّكْريِّ[1].

دلالةُ الاستفهامِ الإنكاريِّ:

الإنكارُ والتَّوبيخُ للنَّصارَى على مَقالَتِهِمْ القبيحةِ

﴿فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾: فَمَنْ استفهامٌ للإنكارِ والتَّوبيخِ؛ أي: لا يُوجَدُ أحدٌ يستطيعُ أن يردَّ إرادتَه؛ لأنَّه هو المالكُ لأمرِ الوجودِ كلِّه، ولا يملكُ أحدٌ مِن أمْرِه شيئًا يستطيعُ به أن يَصرِفَه عن عملٍ يُريدُه، أو يَحمِلَه على أمرٍ لا يُريدُه، أو يَستقِلَّ بعملٍ دونَه[2]، فمن استفهاميةٌ للإنكار والتَّوبيخ[3].

بلاغةُ الكنايةِ على المَنْعِ والقُدْرةِ بالملك:

بيانُ أنَّ من لا يقدِرُ على دفْعِ المقاديرِ ليس له حظٌّ في الأُلوهيَّةِ

فالمعنى: فمن يمنعُ من قدرته تعالى وإرادتِه شيئاً ﴿إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ إشارةً إلى أنّ ﴿يَمْلِكُ﴾ مجازٌ عن يمنع، أو يضمّن معناه، و﴿مِنَ ٱللَّهِ﴾ مُتَعَلِّقٌ به على حذف مضاف؛ أي: ليس الأمرُ كذلك، أو إن كان كما تزعمون، لكنْ ذُكر في الأحقاف في قوله: ﴿فَلَا تَمْلِكُونَ لِى مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [الأحقاف: 8]، أنّ معناه لا تقدِرون على كفِّه من معاجلتي وتُطيقون دفعَ شيءٍ من عقابِه، وحقيقتُه من يستطيعُ إمساكَ شيءٍ من قدرة اللّه تعالى إن أراد تعالى أن يُهلكَه، فإذا لم يستطع إمساكَه، ودفعَه عنهم فلا يمكنُ منعُهم منه؛ فلذا فُسّر بالمنع أخذًا بالحاصل، فهو بمعنى المنع مجازاً[4]، وهي كنايةٌ عن نفي المانع مطلقًا.

وقد يكونُ بمعنى القُدرة، وَمَعْنَى يَمْلِكُ شَيْئًا هُنَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ، فَالْمُرَكَّبُ مُسْتَعْمَلٌ فِي لَازِمِ مَعْنَاهُ عَلَى طَرِيقَةِ الكِنَايَةِ أيضًا، وهذا

(1) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 6/154.
(2) أبو السُّعود، إرشاد العَقْل السّليم: 3/19، ورضا، تفسير المنار: 6/256 - 257.
(3) الآلوسّي، روحُ المعاني: 3/270.
(4) البَيْضاويّ، أنْوارُ التَّنْزيل: 2/120، والخَفاجيّ، عناية القاضي: 3/226، والآلوسّي، روحُ المعاني: 3/270.

اللَّازِمُ مُتَعَدٍّ، وهو المِلْكُ، وهو اسْتِعْمَالٌ كَثِيرٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ فَمَن يَمْلِكُ لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا﴾ [الفَتْح: 11]؛ لِأَنَّ الَّذِي يَمْلِكُ يَتَصَرَّفُ فِي مَمْلُوكِهِ كَيْفَ شَاءَ[1].

فمن حقِّ من يكونُ إلهاً ألّا يتعلّق به ولا بشأنٍ من شؤونه، بل بشيءٍ منَ الموجودات قدرةُ غيره، فضلاً عن أن يعجزَ عن دفع شيءٍ منها عند تعلّقها بهلاكه، فلمّا كان عجزُه بيّنًا لا ريب فيه ظهرَ كونُه بمعزلٍ عمَّا تقولون فيه[2].

سِرُّ التَّنكيرِ في مَعْرِضِ الحِجاجِ والتَّقريرِ:

التَّحقيرُ ونفيُ القليل المقتضِي لِنَفْيِ الكثيرِ

وتنكيرُ ﴿شَيْـًٔا﴾ للتَّقليلِ والتَّحقيرِ، ولَمَّا كان الاستفهامُ في قوله: ﴿فَمَن يَمْلِكُ﴾ بمعنى النَّفْيِ، كان نفيُ الشَّيءِ القليلِ مُقتضيًا نفيَ الكثيرِ بطريق الأَوْلى، فَالمَعْنَى: فَمَنْ يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ مِنَ اللهِ؛ أَيْ: مِنْ فِعْلِهِ وَتَصَرُّفِهِ أَنْ يُحَوِّلَهُ عَنْهُ، وَنَظِيرُهُ: ﴿وَمَآ أُغْنِى عَنكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ﴾ [يُوسُف: 67][3].

سِرُّ تقديمِ الجزاءِ على الشَّرْطِ في الجملةِ الشّرطيَّةِ:

إقامةُ الحُجَّةِ عليهم من خلالِ بيانِ فسادِ مذهبِهم

فاللّه سُبحانه دلَّلَ على فَسادِ هذا المذهبِ بقوله: ﴿قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾، وهذه جملةٌ شرطيَّةٌ قُدِّم فيها الجزاءُ على الشَّرطِ، والتَّقديرُ: إن أراد أن يُهْلِكَ المسيحَ ابنَ مريم وأمَّهُ ومن في الأرض جميعًا، فمنِ الذي يَقْدِرُ على أن يدفعَه عن مُرادِهِ ومَقْدُورِهِ[4]، والمُرادُ بالإهلاك الإماتةُ والإعدامُ مُطْلَقًا لا عن سَخَطٍ وغَضَبٍ[5].

وَحَرْفُ الشَّرْطِ هنا مِنْ قَوْلِهِ: ﴿إِنْ أَرَادَ﴾ مُسْتَعْمَلٌ فِي مُجَرَّدِ

(1) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 6/154، والخَفاجيّ، حَاشِيةُ الشِّهاب: 3/226.
(2) الآلوسّي، روحُ المعاني: 3/270.
(3) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 6/154.
(4) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 11/328.
(5) الآلوسّي، روحُ المعاني: 3/270.

التَّعْلِيقِ مِنْ غَيْرِ دَلَالَةٍ عَلَى الاسْتِقْبَالِ؛ لِأَنَّ إِهْلَاكَ أُمِّ المَسِيحِ قَدْ وَقَعَ بِلَا خِلَافٍ، ولأَنَّ إِهْلَاكَ المَسِيحِ؛ أَيْ: مَوْتَهُ، وَاقِعٌ عِنْدَ المُجَادِلِينَ بِهَذَا الكَلَامِ، فَيَنْبَغِي إِرْخَاءُ العِنَانِ لَهُمْ فِي ذَلِكَ لِإِقَامَةِ الحُجَّةِ[1].

غرض التّعبير بـ ﴿إِنْ﴾ دون (إذا):

الـــــردّ عـلى شـبـهـاتـهـم والتّـقـلـيـل من شأنها

والتّعبيرُ بـ﴿إِنْ﴾ دون (إذا) مع أنّها تأتي في الأمر المشكوكِ فيه وغيرِ المحقَّقِ، وهلاكُ كلّ المخلوقات محقّقٌ، والأصلُ أن يُؤتَى في التّعبير عنه بـ(إذا)، هو خروجٌ عنِ الظاهر لإنزال الأمرِ المحقَّقِ منزلةَ غيرِ المحقَّقِ؛ لأنّها جاءت في معرضِ جدالهم وردِّ افتراءاتهم على المسيح عليه السلام في ادّعاء أُلوهيّته.

النُّكْتَةُ في وصفِ المسيح عليه السلام بكونه ابنَ مريم وأنَّها أُمُّهُ:

بـيـانُ حـاجـةِ المـسـيـح لأمّـه حـمَـلًا وكـفـالـةً وكـونُـه حـادثًـا وهذه من دلائلِ ضَعْفِهِ

فكرَّر وصْفَهُ بالبُنُوَّةِ إيضاحًا للمُراد، فقال: ﴿ٱبۡنَ مَرۡيَمَۚ﴾ وأزال الشُّبهة جدًا بقوله: ﴿وَأُمُّهُۥ﴾، فقال: ﴿ٱبۡنَ مَرۡيَمَۚ﴾، فهو مُحتاج إلى كفالتها بما لها منَ الأمومة[2].

فإظهارُ المسيح على الوجه الذي نَسبوا إليه الألوهيَّةَ حيث ذُكِرَتْ معه الصِّفَةُ؛ في مقامِ الإضمارِ لزيادة التَّقريرِ والتَّنصيصِ على أنَّه من تلك الحيثيَّة بعينها داخلٌ تحت قهرِه تعالى وملكوتِه سبحانَه، كما أنَّ وصْفَه بذلك للتَّنبيه على أنَّه حادثٌ تَعَلَّقَتْ به القُدْرَةُ بلا شُبْهَةٍ؛ لأنَّه تَوَلَّدَ من أُمٍّ[3].

فمَنِ اشتملتْ عليه أرحامُ الطَّوامثِ متى يُفارِقُهُ نَقْصُ الخِلْقة[4]، ومقهورٌ بالفناء مَنْ هذه صفتُه، فكيف يكونُ إلهًا؟![5].

(1) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 6/154.
(2) البِقاعيّ، نَظْمُ الدُّرَر: 6/64.
(3) الآلوسّي، روحُ المعاني: 3/271.
(4) القشيري، لطائف الإشارات: 1/413.
(5) الخَفاجيّ، عناية القاضي: 3/226.

دلالةُ عطف ﴿وَأُمَّهُۥ﴾ مع اندراجِها في عمومِ المعطوف:

تـأكـيـدُ عـجْـزِ المسيحِ في كونِه مخلوقًا تَوَلَّدَ عن مخلوقٍ تَحَقَّقَ هَلاكُهُ

﴿وَأُمَّهُۥ﴾ عَطَفَهُ عليه احتجاجًا على انحطاطِها عنِ الأُلُوهيَّة أَيْضًا، وتَخْصيصُ الأمِّ بالذِّكر مع اندراجِها في عُمومِ المعطوفِ لِزيادَةِ تأكيدِ عجْزِ المسيح، ولعلَّ نَظْمَها في سِلْكِ من فرضَ إرادةَ إهلاكِهم مَعَ تَحَقُّقِ هَلاكِها قَبْلُ؛ لِتَأْكيدِ التَّبْكيتِ وزيادَةِ تقريرِ مَضْمُونِ الكلام بجعل حَالِها أُنْموذجًا لِحالِ بقيَّة من فُرِضَ إهْلاكُهُ[1].

سِرُّ تعميمِ إرادةِ الإهلاكِ مع حُصولِ الغرضِ بقضْرِها على عيسى عليه السلام:

المُبالغةُ في إظهارِ كـمـالِ الـعَـجْـزِ المُبْعِدِ من رُتبةِ الإلهيَّة

فلمَّا خَصَّ اللهُ تعالى المسيحَ وأمَّه بالذِّكر دليلًا على ضعفِهما المُستلزمِ للمُراد، عمَّ دلالةً على عمومِ القُدْرةِ المُستلزمِ لِتَمامِ القَهْرِ لكلِّ من يماثلُهُما المُسْتَلْزِمِ لعجزِ الكلِّ المُبْعِدِ من رُتبة الإلهيَّة، فقال موضِّحًا للدَّليل بتسويتِهما ببقيَّة المخلوقات: ﴿وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾[2].

وهذا التَّعميمُ لتهويلِ الخَطبِ وإظهارِ كمالِ العجْزِ ببيانِ أنَّ الكلَّ تحت قهرِه وملكوتِه تعالى لا يقدرُ (أَحَدٌ) على دفْعِ ما أُريدَ به، فضلًا عمَّا أُريدَ بغيرِه، وللإيذان بأنَّ المسيحَ أُسْوَةٌ لسائرِ المخلوقات في كونِه عُرْضَةً للهلاك، كما أنَّه أُسْوَةٌ لهم في العجْزِ وعدمِ استحقاقِ الأُلوهيَّة[3].

كما أنَّ عَطْفَ العامِّ ﴿وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ على الخاصِّ ﴿ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ﴾؛ ليكونَا قد ذُكرَا مرَّتين: مرَّةً بالنَّصِّ عليهما، ومرَّة بالاندراجِ في العامِّ، وذلك على سبيلِ التَّوكيدِ والمبالَغَةِ في تعلُّق نَفاذِ الإرادةِ فيهما، وكذلك تأكيدُ عَجْزِ المسيح[4] عليه السلام.

كما أنَّ ﴿وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ فيه أنَّ عيسى مُشَاكِلٌ لمن في الأرض في الصُّورة والخِلْقَةِ والجسميَّة، والتَّركيب، وتغييرِ الصِّفات

(1) أبو السُّعود، إرشاد العَقْل السّليم: 3/20، والبروسوي، روحُ البَيان: 2/371.
(2) البِقاعيّ، نَظْمُ الدُّرَر: 6/65.
(3) الآلوسّي، روحُ المعاني: 3/271.
(4) أبو حَيّان، البَحْرُ المُحيط: 4/210، وأبو السُّعود، إرشاد العَقْل السّليم: 3/20، والجَمَل، حاشية الجمل على الجلالين: 2/200.

والأحوالِ، فلمَّا سلّمتُمْ كونَه تعالى خالقًا للكُلِّ مُدَبِّرًا لِلْكُلِّ وَجَبَ أن يكونَ أيضًا خالقًا لعيسى[1].

دلالةُ الشَّرطيَّةِ في التَّعبيرِ بالجمعيَّةِ:

استِلزامُ الشَّرطِ للحالِ والاستقبالِ

وَالمُرَادُ بِـ ﴿وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعًا﴾ مَنْ كَانَ في زَمَنِ المَسِيحِ وَأُمِّه مِنْ أَهْلِ الأَرْضِ، فَقَدْ هَلَكُوا كُلُّهُمْ بِالضَّرُورَةِ، وَالتَّقْدِيرُ: مَنْ يَمْلِكُ أَنْ يَصُدَّ اللّه إذا أَرَادَ إِهْلَاكَ المَسِيحِ وَأُمِّه وَمَنْ فِي الأَرْضِ يَوْمَئِذٍ.

وَقد تَسْتلزِمُ الشَّرطِيَّةُ هنا كَوْنَ الشَّرْطِ لِلِاسْتِقْبَالِ؛ بِاعْتِبَارِ جَعْلِ مَنْ في الأَرْضِ جَمِيعًا بِمَعْنَى نَوْعِ الإِنْسَانِ، فَتَعْلِيقُ الشَّرْطِ بِاعْتِبَارِ مَجْمُوعِ مَفَاعِيلِ يُهْلِكَ منها عَلَى طَرِيقَةِ التَّغْلِيبِ، فَإِنَّ بَعْضَهَا وَقَعَ هَلَاكُهُ، وَهُوَ أُمُّ المَسِيحِ، وَبَعْضَهَا لَمْ يَقَعْ وَسَيَقَعُ، وَهُوَ إِهْلَاكُ مَنْ في الأَرْضِ جَمِيعًا؛ أَيْ: إِهْلَاكُ جَمِيعِ النَّوْعِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَمْرٌ غَيْرُ وَاقِعٍ، وَلَكِنَّهُ مُمْكِنُ الوُقُوعِ، وهذا الشَّرْطُ مِنْ غَرَائِبِ اسْتِعْمَالِ الشُّرُوطِ في العَرَبِيَّةِ، وَمَرْجِعُهُ إِلَى اسْتِعْمَالِ صِيغَةِ الشَّرْطِ في مَعْنًى حَقِيقِيٍّ وَمَعْنًى مَجَازِيٍّ تَغْلِيبًا لِلْمَعْنَى الحَقِيقِيِّ؛ لِأَنَّ مَنْ في الأَرْضِ يَعُمُّ الجَمِيعَ، وهو الأَكْثَرُ[2].

توجيهُ المُتشابِهِ اللَّفظيِّ بين هذه الآيةِ وآيةِ الفتح:

بيانُ عمومِ الخطابِ هنا للنّاس أجمعين وتقييدِه في آية الفتح بالمُخَلَّفينَ

فمن لطيفِ المُتشابِهِ اللَّفظي بين قولِه تعالى: ﴿قُلۡ فَمَن يَمۡلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔا﴾ هنا، وفي سورة الفتح: عند قوله: ﴿فَمَن يَمۡلِكُ لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔا إِنۡ أَرَادَ بِكُمۡ ضَرًّا أَوۡ أَرَادَ بِكُمۡ نَفۡعَۢاۚ﴾ [الفتح: 11]، بزيادةِ لفظةِ (لكم)، أنَّ في آية المائدة عمومًا يستدعي الإطلاقَ وعدمَ التَّقييد بالمخاطَبين، وفي سورة الفتح خصوصٌ يستدعي التَّخصيصَ بآية الخطاب للمواجَهين به، وذلك أنَّ الإخبارَ في سورة المائدة إنَّما هو للنَّصارى، قال تعالى: ﴿لَّقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ

(1) الرَّازيّ، مفاتيح الغيب: 11/328، والجَمَل، حاشية الجمل على الجلالين: 2/200.
(2) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 6/154.

مَرْيَمَ﴾، وهذا حكايةُ قولِهم، ثمَّ أعلم تعالى بقدرته وقهرِه للكلِّ، فقال: ﴿قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾؛ أي: من يدافعُ مرادَه في خلقه إن أراد هلاكَهم، ثمَّ ذكر سبحانَه خَلْقَهُ المقهورين من سكَّانِ الأرض، فبدأ بالمسيح وأمِّه ﷺ، ثمَّ قال: ﴿وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾، فعمَّ الكُلَّ، فلم يكنْ ليُناسبَ هذا العمومَ أداةُ خِطابٍ تَخُصُّ، أمَّا آيةُ الفتح فقبْلَها إخبارُهُ سُبحانَه عنِ المُتَخَلِّفينَ عن غزوة الحديبيَّةِ، فقال تعالى: ﴿سَيَقُولُ لَكَ ٱلْمُخَلَّفُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾، ثُمَّ أعلَمَ تعالى نبيَّه ﷺ والمؤمنين أنَّ قولَ المُخَلَّفينَ قولٌ بألسنتهم غيرُ مُطابقٍ لما في قلوبهم، فَقالَ تعالى: ﴿قُلْ فَمَن يَمْلِكُ لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾؛ أي: قلْ يا محمَّد ﷺ من يملك لكم مَعْشَرَ المُخَلَّفينَ منَ الله شيئًا؛ أي: من يدفعُ عنكم الضُّرَّ إن أراده بكم، أو يُوصلُ إليكم النَّفعَ إن مَنَعَهُ عنكم، فالإخبارُ إنَّما هو عنهم، وتقديرُ النَّفعِ والضُّرِّ مرفوعًا أو لاحقًا خاصٌّ بهم، لم يُرَدْ بذلك غَيْرُهم، فَوَرَدَ بخطاب المواجهة، فقال: ﴿لَكُم﴾، ولم يكن بُدٌّ من ذلك ليُعلَمَ أنَّ الإخبارَ عنهم والخطابَ بما بعدُ لهم، فجاء كلٌّ على ما يُناسبُ ويَجِبُ، ولا يُتَصَوَّر فيه العَكْسُ[1].

سِرُّ التَّذييلِ بِذِكْرِ المُلْكِ والخَلْقِ بعد الشَّرطِ ونفي المانعِ:

تعظيمُ شأنِ اللهِ تعالى في اختصاصِه بالأُلوهيَّةِ والرُّبوبيَّةِ

﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾: تذييلٌ في مقامِ التَّعليل للجُملةِ السَّابقةِ، وفيه عدَّةُ فوائدَ؛ منها: تعظيمُ شأنِ اللهِ تعالى، فَلَهُ وحده ملكُ جميعِ الموجوداتِ، والتَّصرّفُ المُطْلَقُ فيها إيجادًا وإعدامًا، وإحياءً وإماتةً، لا لأحد سواه، استقلالًا ولا اشتراكًا، فهو تحقيقٌ لاختصاص الأُلوهيَّة به تعالى إثْرَ بيان انتفائِها عمَّا سواه، وفيه ردٌّ آخَر عليهم بأنَّ اللهَ هو الذي خَلَقَ السَّماواتِ والأرضَ، ومَلَكَ ما فيها من قَبْلِ أن يظهرَ المسيحُ؛ فاللهُ هو الإلهُ حقًّا، وأنَّه يَخلُقُ ما يشاءُ، فهو الذي خَلَقَ المسيحَ خلقًا غيرَ مُعتادٍ؛ فكان مُوجِبَ ضلالِ مَن نَسَبَ له الأُلوهيَّةَ[2].

كما أنَّ جُمْلَةَ: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ جملةٌ

(1) ابْنُ الزُّبَيْرِ، مِلاكُ التَّأْويل: 1/125.

(2) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 6/155.

مؤكِّدةٌ لِقَوْلِه: ﴿إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ﴾، ودالَّة على أنَّه إذا أرادَ فَعَلَ؛ لأنَّ مَن له ذلك المُلْكُ يَفعلُ في مُلْكِه ما يشاءُ[1]، وتقديمُ الخبر شبْهِ الجملة هنا على المبتدأ ﴿مُلْكُ﴾ أفاد معنى التّخصيص في قصر هذا الملكِ على الله وحده دونَ غيرِه ﷻ.

التَّأكيدُ على مُطْلَقِ الإرادةِ والفعْلِ لكمالِ المُلْكِ والتَّصرُّفِ

فالمسيحُ وأُمُّه مخلوقانِ محدودانِ محصورانِ داخلانِ في قوله: ﴿وَمَا بَيْنَهُمَا﴾، وما أحاط به الحدُّ والنِّهايةُ لا يصلح للإلهيَّة[2].

بيانُ أنَّ ما يُحيطُ بِهِ الحَدُّ والحصْرُ لا يَصْلُحُ للإلهيَّة

وفيها دليلٌ آخر على نفي ألوهيَّة عيسى ﷺ؛ لأنَّه لو كان إلهًا كان له مُلكُ السَّماوات والأرض وما بينهما، فدليلُ نفي كونِه ﷺ ابنًا ببيانِ أنَّه مملوكٌ لدخولِه تحت العُموم، ومنَ المعلومِ أنَّ المملوكيةَ تُنافي البُنُوَّة[3].

بيانُ أنَّ المملوكَ لا يكونُ إلهًا ولا ابنًا للإله

دلالةُ الاستئنافِ بعدَ التَّذْييلِ:

﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾: جُمْلَةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ مسوقةٌ لبيانِ بعضِ أحكام الملكِ والألوهيَّةِ، فاستأنفَ قولَه: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ دليلًا على ما قبْلَه، ونتيجةً له، فَيَخْلُقُ على أيِّ كيفيَّة أراد - كما تقدَّمَ - أنَّ له أن يُعْدِمَ ما يشاءُ كذلك، فلا عَجَبَ في خلْقِه بَشرًا من أُنثى فقط، لا بواسطةِ ذَكَرٍ، حتى يكون سببًا في ضلالِ من ضَلَّ به[4].

بيانُ كمالِ القُدْرةِ على الخلقِ بأيِّ طريقةٍ وكيفيَّةٍ

والمعنى أنَّه ﷻ قادرٌ على الإطلاقِ، يَخْلُقُ من غيرِ أصلٍ كما خلقَ السَّماواتِ والأرضَ، ومن أصلٍ كخلْقِ ما بينهما، فَيُنْشِئُ من أصلٍ لَيْسَ من جنسِه، كآدم خَلَقَهُ من ترابٍ؛ فإنَّه خُلِقَ منَ الطِّين وهو ليس من جنْسِ البشرِ؛ ومِنْ أَصْلٍ يُجانسه؛ إمَّا من ذَكَرٍ وحَدْهُ، كما خلَقَ حواءَ، أو من أنثى وحَدْها، كعيسى ﷺ، أو مِنْهُما كسائرِ النَّاس[5]، وهذا التَّنوُّعُ في الخلق دليلٌ على كمال قُدرته ﷻ.

(1) أبو حَيّان، البَحْرُ المُحيط: 4/211.
(2) القُرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 6/119.
(3) الآلوسّي، روحُ المعاني: 3/271.
(4) البِقاعيّ، نَظْمُ الدُّرَر: 6/65 - 66.
(5) البَيْضاويّ، أَنْوارُ التَّنْزيل: 2/120، والقُونَويّ، حاشيةُ القُونَويّ على البيضاوي: 7/429.

و﴿يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ﴾ يعني أيضًا أنَّ عيسى إذا قَدَّر صُورَةَ الطَّيْرِ من الطِّين فالله تعالى يَخْلُقُ فيه اللَّحميَّةَ والحياةَ والقدرةَ معجزةً لعيسى، وتارةً يُحيي الموتى ويُبرئ الأكمهَ والأبرصَ مُعجزةً له، ولا اعتراضَ على الله تعالى في شيءٍ من أفعالِه[1]، فيجبُ أن يُنسبَ إليه ولا يُنسبَ إلى البشرِ المُجرَى على يده[2].

السِّرُّ في التَّذْييلِ بعدَ التَّذْييلِ:

تقريرُ مضمونِ ما قبلَه وتعميمُ القدرةِ وتأكيدُها

﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾: تَذْييلٌ مُقَرِّرٌ لمضمونِ ما قبلَه وإظهارِ الاسمِ الجليلِ لما مرَّ منَ التَّعليل، وتقويةِ استقلالِ الجُملة[3]، فلمَّا دلَّ ذلك على تمامِ القُدرةِ على المذكورِ عمَّ، فقال: ﴿وَٱللَّهُ﴾؛ أي: ذو الجلالِ والإكرام ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ﴾؛ أي: من ذلك وغَيْرِه ﴿قَدِيرٞ﴾[4].

توجيهُ المُتشابِهِ اللَّفْظيِّ بين هذه الآيةِ والآيةِ التي تليها:

التَّعقيبُ بِذِكْرِ الخَلْقِ لمناسبتِه القُدْرَةَ في الآيةِ الأُولى، والتَّعقيبُ بِذِكْرِ المآلِ بعدَ الجَزاءِ في الثَّانية

ومن لطائفِ التَّناسُبِ بين تعقيبِ المُتشابِه في قوله تعالى هُنا: ﴿وَلِلَّهِ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَاۚ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾، وقوله تعالى في الآية التي تليها: ﴿وَلِلَّهِ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَاۖ وَإِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ ١٨﴾ [المائدة: 18]؛ حيث عقَّبَ الأولى بقوله: ﴿يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾، وعقَّب الثَّانيةَ بقوله: ﴿وَإِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ ١٨﴾ [المائدة: 18].

ووجه التَّناسُبِ في ذلك أنَّه سُبحانَه لَمَّا ذَكَرَ في الأولى قُدْرَتَهُ وعظيمَ سلطانه في قوله: ﴿قُلۡ فَمَن يَمۡلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔا إِنۡ أَرَادَ أَن يُهۡلِكَ ٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗاۗ﴾، وعرَّف سبحانَه أنَّه لا مُعاندَ له ولا مانعَ لما يريدُه، أشار بقوله: ﴿يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ﴾ إلى ما أفصحَ به قولُه: ﴿إِن يَشَأۡ يُذۡهِبۡكُمۡ أَيُّهَا ٱلنَّاسُ وَيَأۡتِ بِـَٔاخَرِينَۚ﴾

(1) الرَّازيّ، مفاتيح الغيب: 11/328.
(2) الخَفاجيّ، عناية القاضي: 3/226.
(3) الآلوسّي، روحُ المعاني: 3/271.
(4) البِقاعيّ، نَظْمُ الدُّرَر: 6/65 - 66.

[النِّساء: 133]، وقوله ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ ﴿١٩﴾﴾ [إبراهيم: 19]، فصارت الآيةُ بهذا في قوَّةِ أن لو قيل: قل من يملكُ من اللّه شيئًا إن أراد أن يُهلِك مَنْ ذَكَرَ ويأتي بآخرين سِواهُمْ، فأعقبَ هذا بقوله: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، وهذا واضح.

ولما قال في الآيةِ الأخرى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾ [المائدة: 18]، ثُمَّ ذَكَرَ تعذيبَهم بذُنوبهم بأنَّهُ سبحانَه يَغْفِرُ لمن يشاءُ ويعذّبُ من يشاءُ، أَعْقَبَ هذا بما يُشيرُ إلى وقتِ التَّعذيبِ وظهورِ المغفرة والمُجازاةِ، فقال: ﴿وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٨﴾﴾ [المائدة: 18]، وهذا واضحٌ أيضًا، فلمَّا اختلف مقصودُ الآيَتَيْنِ أُعقِبَتْ كلُّ واحدةٍ منهما بما يُناسِبُ مقصودَها بالقَهْرِ في الأولى، والاختراعُ يُناسِبُ وصْفَه ﷻ بالقُدْرَةِ، كما أنَّ التَّعذيبَ والغُفْرانَ في الثَّانيةِ يُناسِبُها ذِكْرُ المآل، فجاء على ما يُناسِبُ[1].

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

الإهلاك والإعدام:

الإهلاكُ أعمُّ من الإعدام

الإهلاكُ أعمُّ منَ الإعدامِ؛ لأنَّه قد يكونُ بِنَقْضِ البِنْيَةِ وإبطالِ الحاسَّةِ، وما يجوزُ أن يَصِلَ مَعَهُ اللَّذَّةُ والمَنْفَعَةُ، والإعدامُ نَقيضُ الإيجادِ، وأصلُهُ من العَدَمِ خلافَ الوجودِ، فَيُقالُ: أَعْدَمَهُ اللّه؛ أي: أفقرَه اللّه، وقيلَ في خِلافِهِ: أوجدَه اللّه، فَهُوَ أَخَصُّ، فكلُّ إعدامٍ إهلاكٌ، ولَيْسَ كُلُّ إِهْلاكٍ إِعْدامًا[2].

(1) ابنُ الزُّبَيْر، مِلاكُ التَّأْويل: 1/126.

(2) العَسْكَرِيّ، الفُروقُ اللُّغَويّة، ص: 58، والمصطفويّ، التَّحقيق في كلمات القرآن الكريم: 1/271.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثامن، سورة النساء من الآية 115 إلى الآية 25 من سورة المائدة
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1444هـ - 2023م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2023م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: سورة النساء من الآية 115 إلى الآية 25 من سورة المائدة [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2023.
مج. 8 ، 804 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-798-60-6
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 8 : سورة النساء من الآية 115 إلى الآية 25 من سورة المائدة.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث ج- المستغانمي، امحمد صافي

الترقيم الدولي : 978-9948-798-60-6
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-8115353 بتاريخ 2023/03/22م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»